تحرك عاجل

تعذيب فتى عمره 14 عامًا لإرغامه على الاعتراف

تعرض آسر محمد، البالغ من العمر 14 عامًا، للاختفاء القسري لمدة 34 يومًا، على أيدي "قطاع الأمن الوطني" المصري. ويدعي الفتى بأنه قد تعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة لإرغامه على الاعتراف بجرائم لم يرتكبها. وبذلك، فإنه عرُضةٌ لخطر محاكمته محاكمةً جائرة، استنادًا إلى "اعترافاته" التي أُنتزعت منه تحت وطأة التعذيب، وإذا ما أُدين، فقد يواجه السجن إلى مدة تصل إلى 15 عامًا.

في 12 يناير/كانون الثاني، اعتقل ضباط من "قطاع الأمن الوطني" **آسر محمد**، في مداهمةٍ لمنزل أسرته في مدينة 6 أكتوبر بالقاهرة في الصباح الباكر. وقد أخبر أفراد "الأمن الوطني،" الذين لم يُظهروا بدورهم أمرًا باعتقاله أو بتفتيش المنزل، أسرته بأنهم سيقتادون آسر لاستجوابه لفترةٍ وجيزة، إلا أنهم رفضوا الإفصاح عن المكان الذي سيقتادونه إليه؛ وأنكرت السلطات أنها تحتجز آسر محمد على مدار الـ34 يومًا اللاحقين، في كل مرة تستعلم أسرته أو محامييه عن مكانه، في السجون أو أقسام الشرطة أو مكتب النائب العام. وهكذا، مثل آسر أمام "نيابة أمن الدولة العليا" بالقاهرة الجديدة في 15 فبراير/شباط لاستجوابه، دون حضور محاميه معه. ولم يُسمح له بالاتصال بأسرته أو محاميه، إلا بعد أن استجوبه وكيل النيابة.

ويواجه آسر محمد مجموعةً من التُهم، تتضمن الانتماء لجماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة والهجوم على فندق، واستندت التُهم المنسوبة إليه إلى ما أدلى به من "اعترافات،" انتزعتها منه عناصر "الأمن الوطني" تحت وطأة التعذيب،" وفقًا لما قاله، أثناء 34 يومًا من الاحتجاز الغير قانوني. وأخبر آسر وكيل النيابة بأنه قد تعرض لضروبٍ من التعذيب للاعتراف بتلك الجرائم، ومن بينها صعقه بالكهرباء، وتعليقه من أطرافه لمدة ساعات طويلة، إلا أن وكيل النيابة لم يفتح تحقيقًا بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب والاختفاء القسري، بل هدده بإعادته إلى "الأمن الوطني" حيثما سيواجه المزيد من التعذيب، إذا حاول التراجع عن اعترافاته. ثم أمر بعد ذلك بحبسه تمهيدًا لمحاكمته، في خرقٍ للقوانين المصرية التي تحظر الاحتجاز ما قبل المحاكمة بحق الأطفال ما دون سن 15 عامًا. ومن ثَمَ، أُحيل آسر محمد إلى المحاكمة

في أغسطس/آب. وفي 6 أغسطس/آب، عقدت المحكمة الجلسة الأولى ثم أجلتها من 15 أغسطس/آب، ثم مرة أخرى إلى 8 أكتوبر/تشرين الأول. وقد يواجه السجن لمدة تصل إلى 15 عامًا. وهو مُحتجزٌ الآن بقسم "شرطة الطالبية" بالجيزة في ظروف احتجاز لا إنسانية، إذ أنه محتجزٌ، إلى جانب 12 مُحتجزًا آخرين، داخل زنزانة تبلغ مساحتها 4 في 6 أمتار. كما لم تتمكن أسرته من زيارته منذ 2 أغسطس/آب.

يُرجى الكتابة فورًا بالإنجليزية أو بالعربية أو بلغاتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات المصرية إلى الإفراج عن آسر محمد فورًا، لعدم قانونية احتجازه؛
- ولدعوتها إلى الإتاحة له، في الوقت الراهن، بإمكانية كاملة للحصول على محامٍ والمساعدة الطبية، وللاتصال بأسرته؛
- ولدعوتها إلى التوقف عن شتى ضروب سوء المعاملة التي يتعرض لها آسر محمد، وإلى تقديم هؤلاء المسؤولين عن تعريضه للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، إلى ساحة العدالة في محاكماتٍ عادلة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 11 أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى:

النائب العام

نبيل صادق

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

صيغةالمخاطبة: سيادة المستشار

وزير الداخلية

مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

مصر

فاكس: 20227945529+

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg أو

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

المخاطبة: معالي الوزير

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة،

جمهورية مصر العربية

فاكس: 20225749713+

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. يُرجى إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني

طريقة المخاطبة طريقة المخاطبة

كما يُرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

تعذيب فتى عمره 14 عامًا لإرغامه على الاعتراف

معلومات إضافية

قامت قوة مؤَلَفَة من عناصر الشرطة مدججة بالسلاح، وضباط من "قطاع الأمن الوطني" يرتدون زيًا مدنيًا، بمداهمة منزل أسرة آسر محمد، واعتقاله في الصباح الباكر من يوم 12 يناير/كانون الثاني 2016. ولم يُظهروا أمرًا قضائيًا باعتقاله أو بتفتيش المنزل، كما رفض الضباط إطلاع والديه على المكان الذي كانوا سيقتادونه إليه، ولكنهم أخبروهما بأنهم سوف يعيدونه إليهما بعد ساعتين أو أكثر؛ إلا أنهم لم يعيدوه، ولم تعلم أسرته بمكانه، ولم تتمكن من الاتصال به كذلك. وقد بذلت أسرة آسر جهودًا محمومة لإيجاده؛ فبحثوا في قسم شرطة "بولاق الكرور" بالقاهرة وأقسام شرطة "العمرانية" و"الطالبية" و"الهرم" و"الجيزة،" الذين أنكروا وجوده رهن احتجاز أيٍ منهم. كما أبلغت أسرته النائب العام ووزارة الداخلية والمدعي العام العسكري، وبعثت لهم بالبرقيات البريدية، دون الحصول على أي معلومة أو تلقٍّ أي ردٍ منهم.

ولم تسمع الأسرة بأي جديدٍ عن آسر، حتى 15 فبراير/شباط، وذلك حينما تمكن من الاتصال بهم هاتفيًا، أثناء ترحيله إلى معسكر "قوات الأمن المركزي" بالجيزة، الذي يقع على مسافة عشرة كيلومتراتٍ ونصف شمال القاهرة على طريق القاهرة والإسكندرية. وفي أثناء المكالمة، أخبر آسر أسرته بأنه قد نُقل قبل ذلك واستجوبه وكيل نيابة أمن الدولة، الأمر الذي يشكل خرقًا للقوانين المصرية، حيث كانت تتوجب إحالته إلى "نيابة الأحداث." وفور أن علمت أسرة آسر محمد بمكان تواجده، ذهب والداه إلى معسكر "الأمن المركزي،" في محاولة لرؤيته والاطمئنان على سلامة صحته، إلا أن سلطات المعسكر رفضت السماح لهما برؤيته، وقالوا إنهما لا يمكنهما زيارته إلا بعد مُضيّ تسعة أيامٍ على وجوده هناك. وعندما تسنى لهما رؤيته، أخبر آسر والديه بأنه كان مُحتجزًا لدى مقر "قطاع الأمن الوطني" بمدينة 6 أكتوبر، إلى جانب مُحتجَزين بالغين، طوال فترة اختفائه القسري؛ كما أخبر أسرته بأنه تعرض للتعذيب، أثناء الأيام الثلاثة الأولى من احتجازه، عن طريق صعقه بالكهرباء بصفة متكررة في أنحاء جسمه، وتعليقه لساعات طويلة من أطرافه في أوضاع مؤلمة، حتى أن كتفيّه قد خُلعا جراء تعليقه من معصميّه. كما قد رفض "الأمن الوطني" السماح له بأن يُعرض على طبيب، ولم يُعالجه سوى زميله في الزنزانة الذي تصادف أنه كان طبيبًا. كما أضاف بأن ضباطًا من "الأمن الوطني" قاموا بتعذيبه لإرغامه على "الاعتراف" بالمشاركة

في هجومٍ وقع في 7 يناير/كانون الثاني 2016، على "فندق الأهرامات الثلاثة" بالجيزة في القاهرة، وعلى توريط أشخاصٍ آخرين في ارتكاب جرائم.

وأحال "الأمن الوطني" آسر محمد إلى وكيل النيابة في 15 فبراير/شباط، ومعه تقريرٍ حول التحقيق الذي أُجري معه. ويدعي التقرير بأنه قد اعتُقل فقط صباح ذلك اليوم، مشيرًا إلى أن 15 فبراير/شباط هو تاريخ الاعتقال. ولم يَرِد في التقرير أي إشارة إلى احتجازه لمدة 34 يومًا قبل ذلك بمعزلٍ عن العالم الخارجي. واتهم وكيل النيابة آسر محمد بالانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة، والمشاركة في تنفيذ هجومٍ على الفندق في 7 يناير/كانون الثاني. ويدعي آسر بأنه حينما أنكر التهمتيّن، أجابه وكيل النيابة بما يلي: "من الواضح أنك تريد العودة مرة أُخري إلى تلقي صدمات الكهرباء" ("شكلك كده عايز ترجع تتكهرب تاني")، مشيرًا إلى أن وكيل النيابة كان على علمٍ بأنه قد تعرض للتعذيب عن طريق الصعق بالكهرباء على أيدي عناصر "الأمن الوطني" أثناء احتجازه "للاعتراف." ولم يتخذ وكيل النيابة بدوره أي إجراءٍ، ولم يقدم المسؤولين عن تعذيبه وتعريضه لغير ذلك من ضروب سوء المعاملة للمسألة. وهكذا، فقد اتهم وكيل النيابة آسر محمد بصورة رسمية، وأصدر أمرًا باحتجازه مُجددًا لمدة 15 يومًا قابلة للتجديد. ثم أحالت النيابة العامة قضيته إلى "محكمة جنايات القاهرة" (دائرة الإرهاب) في إبريل/نيسان 2016. ومن المقرر أن تنعقد جلسة الاستماع القادمة لمحاكمته في 8 أكتوبر/تشرين الأول.

وهكذا، فقد وثقت "منظمة العفو الدولية" عدة حالات استخدم فيها "قطاع الأمن الوطني" لوزارة الداخلية الاختفاء القسري لردع المعارضين، وتضييق الخناق على المعارضة السلمية؛ حيث يختفي ما بين ثلاثة إلى أربعة أشخاصٍ يوميًا، على الأقل، في أرجاء البلاد. وقد تزامن ارتفاع حالات الاختفاء القسري مع تعيين وزير الداخلية مجدي عبد الغفار، الذي كان قد خدم لمدة طويلة كضابط في مباحث أمن الدولة، التي كانت بمثابة جهاز الشرطة السرية خلال عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك والمسؤولة عن تنفيذ عمليات اختطاف وتعذيب، وغير ذلك من جرائم، بموجب القانون الدولي، ومن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وللمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى التقرير الأخير لـ"منظمة العفو الدولية" وإلى البيان الصحفي عن مصر، والذي ترد فيه حالة آسر محمد. التقرير المنشور في 13 يوليو/تموز بعنوان "*اختفاء وتعذيب المئات وسط موجة من القمع الوحشي*"، متاحٌ على الرابط التالي:

https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/07/egypt-hundreds-disappeared-and-tortured-amid-wave-of-brutal-repression/

الاسم: آسر محمد

الجنس: ذكر

التحرك العاجل: UA 197/16 رقم الوثيقة: MDE 12/4709/2016 مصر بتاريخ: 30 أغسطس/آب 2016